الوَقفُ الإسلَامي وواقعُه في الجَزائر
* ولاية برج بوعريريج نموذجًا *
*قراءةٌ معرفيَّةٌ توجيهيَّةٌ *

بقلم: الأستاذ: يعقوب بن عبد الله،
باحث في مرحلة الدُّكتوراه،
المعهَد العالي لأصُول الدِّين، جامعة الزَّيتُونة.

تمهيد...

عَرفَت العَربُ الأوقَاف والأحبَاس على مَرِّ العصُور وكَرِّ الدُّهور، فلَقد كَانت هُنَالِكَ أحبَاسٌ تُوقَفُ على الكَعبَة المشرَّفَة، وهذا قَبل دخُول العَرب في الإسلَام، ورَبَا وانتَشر الوَقف عند المسلِمين أكثَر بعد الفتُوحَات الإسلَاميَّة، فلَقَد عَرفَتهُ الجزائر منذُ غَابر الأزمَان، خاصَّةً حين دخلَها الإسلَام، حيثُ تَحوِي مُدنًا اشتَهرَت بالحبُوس في أوَاخر العَهد العُثمانيّ، ونُمِيَ الوَقفُ في بعضٍ منهَا، وأصبَحَ رَيْعُهُ يُنَاصِي قوَّةً اقتصَاديَّة، بل ويُعتَبر مَعلمًا بَارِزًا في تَنميَة الحيَاة الاجتمَاعيَّة والاقتصَاديَّة والعلميَّة، فمن هذَا المنطَلَق جَاءَت ورَقَةُ البَحث هذه؛ لتُعرِّفَ الوَقف بإحدَى الولايَات الجزائريَّة، والَّتي تَحتَلُّ المرَاتب الأُولَى في رَيْعِ الأوقَاف، وهيَ ولايَة برج بوعريريج.

والمبتغَى من هاذيكَ الوَرقة؛ التَّعريفُ بالأوقَاف والأحبَاس الموجُودَة في الولايَة، ونَشرُ الوَعي والثَّقافَة الوقفيَّة انطلَاقًا منها، وتَشجيعُ المتبرِّعِين على الحبْس والوَقف، والوَاقِفين على مَزيدٍ من التَّبرُّعِ والإحسَان، وكلُّ هذا وذاكَ يتمَاشَيان

64/130

وفقَ نَظرةٍ تَوجيهيَّةٍ، لأفراد المجتَمع المدَنيّ، والقَائمِين على التَّسيير بالولايَة، وكَانت الاستعَانة بما جَاء فيها من مُعطيَاتٍ من مصَادر رَسميَّةٍ مَوثُوقَةٍ، وإحصَائيَّاتٍ دَقيقَةٍ حَصريَّةٍ، ومسَائلَ فقهيَّةٍ على مذهَب السَّادَة المالكيَّة، وعليه فقد كَان البحثُ مَنظومًا في مَقَامَين، الأوَّل نَظريٌّ، والثَّاني تَطبِيقِيٌّ، وكلُّ واحدٍ منهُمَا حَوَى خَمسَة مَفَاهيم.

المَقَامُ النَّظري: ويحوي خَمسَة مفَاهيم.

أولًا: الوَقف: تعريفٌ وبيَان.

بَادِئ ذِي بدَاءَةٍ يُقَدَّمُ التَّعريف اللُّغويُّ ثَمَّ الاصطلَاحيّ؛ لكَون الأوَّل قالبًا للثَّاني، يُصَاغ فيه وتتشكَّل منه معَانيه وجُزئيَّاته، وكلَّما كَان القَالبُ مُنضَبطًا جيِّد السَّبك؛ كان النَّموذَجُ المتشكَّلُ منه جيِّد الصِّيَاغَة، جامعًا لكلِّ جُزئيَّاته.

أ: عَربيَّتُه.

يقُول ابن فارس: «الواو والقَاف والفَاء: أصلٌ واحدٌ يدُلُّ على تمَكُّث في شيءٍ، ثمَّ يُقَاس عليه، ومنه وقَفتُ أقِفُ وقُوفًا، ووقَفتُ وقفِي»[1]، ومنهُ وقَفتُ الأرضَ على المسَاكين وقفًا؛ أيْ: إذا حبستُها وأمسَكتُ عنها ومَنعتُ مِلْكِيَّتها أو التَّصرفَ فيها، ووَقَّفتُ شخصًا؛ إذا منعتُه من الانتقَال والحركَة، ثمَّ إنَّ مُصطَلَحَيْ الوقف والحبْس مُترادفَان في المعنَى، ولهُما دِلالَةٌ مُشتَرَكَةٌ[2].

فمحصِّلُ معنَى الوقف: مُطلَقُ المنعِ والحبْس والتَّسبيلِ والإحَاطَة والاختصَاص، وحَبْسُ الشَّيءِ المملُوكِ بوجهٍ من وجُوه التَّصدُّق والتَّبرُّع المتنوِّعَة والمتعدِّدَة؛ وتَسبيل رَيْعِه ومَنفعَتِه وثَمرتِه ابتغَاء مَرضَاة الله عَزَّ وجَلَّ؛ نوعٌ من أنواعِ الوَقف والحبْس والتَّسبيل.

وأمَّا هذه المعَاني اللُّغويَّة وعِلاقتُها بالمعنَي الاصطلَاحيّ؛ تَكمُن في منعِ

وتسبيلِ العَين الموقُوفَة والَّتي هيَ من بين معَاني الحبْس اللُّغويَّة، وعليه فإنَّ التَّعريف الشَّرعيَّ للوَقف؛ أخصُّ من معنَاه اللُّغوي؛ الَّذي مُقتضَاه تَعميمُ المنعِ والحبْسِ والتَّسبيل.

ب: الوقف اصطلَاحًا.

نُلْفِي كثيرًا من المالكيّين يُؤثِرُونَ في مَزبُورَاتهم مُصطلَحَ الحبْس على الوقف، والحبُوس والأحبَاس بدَل الموقُوف والأوقَاف، ومن بينهَا: المدوَّنة والرِّسَالة وحدُود ابن عرفة، وأقربُ المسَالك لمذهب الإمَام مالك والكَافي في فقه أهل المدينة المالكي وجامعُ مسَائل الأحكَامِ لما نزَل من القضَايا بالمفتين والحكَّام، وقد عقَد الوَنشَريسيُّ مُجلَّدًا سمَّاهُ "نَوازِلُ الأحبَاس" في المعيَار المعرِب.

وهناكَ من جَمع بين اللَّفظَتين: كالقَاضي عبد الوهَّاب وابن جزيءٍ[3]، وفي هذا يقُول أبو عبد الله الرَّصَّاع: "الفقهاءُ بعضُهم يُعبِّرُ بالحبْس، وبعضُهم يُعبِّرُ بالوَقف، والوقفُ عندهم أقوى في التَّحبِيس، وهُمَا في اللُّغَة لفظَان مُترادفَان"[4].

حدَّ ابن عبد البّر الحبْسَ بقَوله: "الحبْسُ: أن يتصدَّق الإنسَان المالكُ لأمرِه بما شَاء من ريعِه ونَخله وكَرمه وسَائر عقَاره؛ لتَجري غلَّات ذلك وخرَاجه ومنَافعه في السَّبيل الَّذي سَبَّلَهَا فيه، ممَّا يُقرِّبُ إلى الله عَزَّ وجَلَّ"[5].

وعرَّف الدَّردير الوقف بقَوله: "جعلُ مَنفعَةٍ مَملُوكَةٍ ولو بأُجرَةٍ أو غَلَّتِه لمستحِقٍّ بصيغَةٍ، مدَّة ما يراهُ المحبِسُ"[6].

وبيَّنَهُ ابن عرفة التُّونسِي بقَوله: "إعطَاء مَنفعَة شيءٍ مدَّة وجُوده، لازمًا بقَاؤه في مُلكِ مُعطيه ولو تقديرًا"[7]، وهذا الأخيرُ لَهِجَ عليه كَثيرٌ من المالكيّين[8].

شرحُ مُفردَات التَّعريف[9]:

إعطَاء منفَعة: أيْ تمليكُ مُتمَوَّلٌ بغير عِوَضٍ، وهو قيدٌ احتُرزَ منه وأخرِجَت به إعطَاء ذات الهبَة.

شيء: عبَّر بالشَّيء؛ لأنَّ الشَّيء أعَمّ، ولكنَّه مخصُوصٌ بما في التَّعريف من بقَاء مُلكِه.

مدَّة وجُوده: وهو قيدٌ أخرجَت به العَاريَة، وهي مدَّةٌ يُقدِّرها الوَاقف، وهذا يَعني عدَم اشتراطِ التَّأبيد في الوَقف، حتَّى ولو كَان الموقُوف مسجدًا[10].

لازمًا بقَاؤه في مُلكِ مُعطيه ولو تقديرًا: وهذا الكَلامُ يَحتمِلُ أن يكُون راجعًا إلى الملك أو إلى الإعطَاء، فإن كَان الأوَّل يكُون المعنَى: إن مَلكتُ دار فلانٍ؛ فهي حبْس، وإن كَان الثَّاني فيكُون المعنَى: داري حبْسٌ على من سيَكُون، وعليه فالمرادُ بالتَّقدير: التَّعليقُ، والمالكيَّة يُجيزون الوَقف المعلَّق[11]، لذلكَ لم يُرجِّحُوا بين هذين الاحتمَالين.

ملحوظة: اعتَرض بعضٌ من عَلَائم وأعلَام المالكيَّة على هذا التَّعريف، ويَكمُن هذا الاعتراضُ؛ في أنَّ بعضًا من المالكيَّة يَرونَ جَواز الوقف المؤقَّت، كابن الحاجب وابن شَاس والدّسُوقي والقَرافي وغيرهم، وتعريفُ ابن عرفة دالٌ على أنَّ الوَقف لا يكُون إلَّا من جهَة التَّأبيد؟. وقد وضَّح هذا العدويُّ؛ بأنَّ الأصل في الوقف وهو ممَّا عمَّت به البَلوى أن يكُون على وجه التَّأبيد، وعلى هذا لا يَستلزِمُ أن لا يكُون مُؤقَّتًا، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيةٍ نُلْفِي أنَّ محمَّد عليش المالِكي يَرى أنَّ الوقف هو تمليكُ انتفاعٍ لا مَنفعَةٍ، وفرَّق بينهُما، والأصلُ في اللُّغة أنَّ المنفَعة أعمُّ في المقصُود والدِّلالَة من الانتفاعِ الَّذي هو مصدَرٌ لها[12].

**وعليه فإنَّ الوقفَ يكُون من العقُود اللَّازمَة الَّتي لا يُرجَعُ فيها، ويُعَدُّ تَصرُّف الواقف تصرُّفًا لَازمًا، وهذا

حالَة التَّأبيد في الوقف، ومن رامَ إلى جَواز الوقف المؤقَّت، فإنَّه لا يُصبِحُ من العقُود اللَّازمَة؛ وإنَّما هو من العقُود المؤقَّتة، فالحبْسُ عند المالكيِّين لا يَرفَعُ حقَّ التَّملُّك في الشَّيء الموقُوف؛ وإنَّما يَرفَعُ حقَّ التَّصرُّف فيها.

ثانيًا: التَّأصيلُ الشَّرعيُّ للأوقَاف والأحبَاس.

في ما يَلي بيانٌ لبعض المسَالك الَّتي يُعَوَّلُ عليها في مَشروعيَّة الأوقَاف والأحبَاس:

أوَّلًا: مَسلَكُ الاستدلَال بنصُوص السُّنة النَّبويَّة.

ثبَت عن النَّبيِّ ﷺ مشروعيَّة الوقف بالسُّنة القَوليَة والعَمليَّة والتَّقريريَّة.

أ: من السُّنَّة القَوليَّة:

1.عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: "إذا ماتَ الإنسَان انقَطع عَملُه إلَّا من ثلاث: إلَّا من صَدقَةٍ جَاريةٍ، أو علمٍ يُنتَفعُ به، أوولدٍ صَالح يَدعُولَه"[13].

وجه الدِّلالَة: الصَّدقَة الجاريَة الَّتي حثَّ عليها النَّبيُّ ﷺ؛ نوعٌ من أنواعِ الوَقف، يقُول النَّوويُّ عن هذا الحديث: "فيه دليلٌ لصحَّة أصل الوقف وعَظيم ثَوابه"[14].

2. عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقُول: "من بنَى مسجدًا لله بنَى الله لَه في الجنَّة مثلَه"[15].

وجه الدَّلالَة: بناءُ المسَاجد من الأوقاف الَّتي كان النَّبي ﷺ يحثُّ عليها، ويُبيِّنُ فضلَها، فهذا مسجدُ قباء، الَّذي أسَّسه النَّبيُّ ﷺ وبعده المسجدُ النَّبويّ الَّذي بنَاهُ ﷺ؛ فكُل أولئكَ من صُور الأوقَاف والأحبَاس الَّتي رغَّب فيها النَّبيُّ ﷺ وأرشَد الصَّحابة رضي الله عنهم إليها.

3. عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: "من احتَبسَ فرسًا في سبيل الله إيمانًا بالله وتصديقًا بوعِده، فإنَّ شبعَه وريَّه وروثَه وبولَه؛ في ميزانِه يوم القيامة"[16].

ب: من السُّنَّة العَمليَّة:

1.عن عائشة رضي الله عنها: "أنَّ رسول الله ﷺ جعلَ سبع حيطَانٍ له بالمدينة صدقَةً على بني المطلِّب وبني هَاشم"[17]. وهو أوَّل وقفٍ خيريٍّ في الإسلَام.

2. عن عمرو بن الحارث رضي الله عنه أنَّه قال: "ما تركَ رسول الله ﷺ عند موته درهمًا ولا دينارًا ولا عبدًا ولا أمةً ولا شيئًا؛ إلَّا بغلَته البيضَاء وسلَاحه وأرضًا جعلهًا صدقَة"[18]. فصدقَة الأرض من النَّبيِّ ﷺ وجهٌ من وجُوه الوقف.

ج: من السُّنَّة التَّقريريَّة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: "... فإنَّكُم تَظلمُون خالدًا؛ قد احتَبس أدراعَه وأعتَادَه في سَبيل الله"[19].

ثانيًا: مَسلَكُ الاستدلَال بعمل الصَّحابة الكِرَام:

1.عن ابن عمر رضي الله عنه قال: أصَاب عمر أرضًا بخيبر، فأتَى النَّبيَّ ﷺ يَستأمِرُه فيها، فقال يا رسول الله: "إنِّي أصَبت أرضًا بخَيبر لم أصِب مالًا قطُّ هو أنفس عندي منه، فمَا تأمُرني به؟، قال: إن شئت حبستَ أصلَها وتصدَّقت بها، قال: فتصدَّق بها عمر أنَّه لا يُباع أصلُها ولا يُبتَاع ولا يُورَث ولا يُوهَب، قال: فتصدَّق عمر في الفقراء وفي القربى وفي الرِّقاب وفي سَبيل الله وابن السَّبيل والضَّيف"[20].

2. عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما: أنَّ سعد بن عبادة رضي الله عنه توفِّيت أمُّه وهو غائبٌ عنها، فقال يا رسول الله: إنَّ أمِّي توفِّيت وأنا غائبٌ عنها، أينفَعُها شيءٌ إن تصدَّقتُ به عنها؟، قال: نعم. قال: فإنِّي أشهدُكَ أنَّ حائطِي المخراف صدقَة عليها"[21].

3. تتَابَعت وتوَاتَرت سُنَّة الوقف زمَن الصَّحابة رضي الله عنهم، فقد قال جابر رضي الله عنه: "لم يكُن أحدٌ من أصحَاب النَّبيِّ ﷺ ذو مقدِرةٍ إلَّا وقَف"[22]، وقال أبو عبد الله القُرطبيُّ المالكيُّ: "فإنَّ المسألَة

إجماعٌ من الصَّحابة ﷺ؛ وذلكَ أنَّ أبا بكرٍ وعمر وعثمان وعليًّا وعائشة وفاطمة وعَمرو بن العاص وابن الزُّبير وجابرًا كلُّهُم وقَفُوا الأوقَاف، وأوقَافُهم بمكَّة والمدينة معروفَةٌ مَشهُورةٌ"[23].

ثالثًا: مَسلَكُ الاستدلَال بالإجماع:

أجمعَ الصَّحابة ﷺ ومن بعدَهم من الخلَف والسَّلف على مشرُوعيَّة الوقف والحبْس، فلَقَد كان الصَّحابة ﷺ يَجعلُون من أموالهم أوقافًا وأحباسًا، وتَواتَرت تلكَ السُّنة فيهم، ولم يُنكِرهَا عليهم أحد؛ فصَار بذلكَ إجماعًا[24].

يقُول أبو عبد الله القرطُبيُّ المالكيُّ: "ردُّ الوقف مُخالِفٌ للإجماعِ، فلَا يُلتَفَتُ إليه"[25].

ومن مِثلِه صرَّحَ ابن رُشد الجدّ: "والأحبَاسُ سُنَّةٌ قائمَةٌ، عمِلَ بها الرَّسُول والمسلمُون من بعده"[26].

ومن مِثلِه باحَ التِّرمذيُّ تعليقًا على حديث ابن عمر السَّالف ذِكرُه: "والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبيِّ وغيرهم؛ لا نعلَمُ بين المتقدِّمين منهُم في ذلكَ اختلَافًا في إجَازة وقف الأرَاضِين، وغير ذلك"[27].

**وعليه فإنَّ عُمُومَ هَاتِيكَ المسَالِك دَالَّةٌ على مَشرُوعيَّة وَقف وحبْس وتَسبيل الأملَاكِ والأَعيَان على اختلَافِ أنواعِهَا وأشكَالها، وهو جَائزٌ مشروعٌ على إطلَاقِه في الأموَال المنقُولَة وغير المنقُولَة عند السَّادَّة المالكيَّة[28]، وهم أكثر الفقهَاء توسُّعًا في الأموَال القَابلة للتَّحبيس، والأكثرَ تيسيرًا في شُروطه[29]، يقُول القَرافيُّ: "البابُ الثَّالث في أحكَامه: وهو من أحسَن أبوَاب القُرَب، لما تقَدَّم من الأحَاديث، وينبَغِي أن يخفَّفَ شروطُه"[30].

والمسَالِكُ على مَشروعيَّة الوَقف والتَّحبيس كَثيرةٌ ومُتنوِّعةٌ، حَسبُنَا

ما اجتَزأنَا منها، ففِيه غُنيَةٌ في إفَادة المقصُود إن شاء الله تعالى.

ثالثًا: نظرةٌ مقاصديَّةٌ حَول مَشرُوعيَّة الوَقف[31].

الوقفُ والحبْسُ من العبادَات الماليَّة المشروعَة في الإسلَام، والمصالحُ في الشَّريعَة الإسلاميَّة ثلاثَة أقسَام: إمَّا ضَروريَّة أو حاجيَّة أو تحسينيَّة، والوقفُ خَادمٌ لكلِّ هَاذيكَ الأقسَام، من حيثُ إنَّ الوقفَ خادمٌ للقسم الضَّروريّ: كوقف المال على المؤسَّسات الدِّينيَّة؛ لأنَّها تُعتَبر من وسَائل إظهَار شعَائر العبادة والتَّوحيد، كمَا يكُون الحبْسُ خادمًا للقسم الحاجيّ: وهذا من خلال الأوقَاف الَّتي تعُود بالنَّفع والمصلَحة على المشتَغلين في تيكَ المؤسَّسات الدِّينيَّة، ويكُون كذلكَ خادمًا للقسم التَّحسينيّ: من خلال وجُوه التَّقرُّب إلى الله عَزَّ وجَلَّ من تصدُّقٍ وإنفَاقٍ بمختَلفِ الأنواعِ والسُّبُل، والوقفُ نوعٌ من أنواعِ القُربَاتِ والصَّدقَاتِ والإنفَاقِ، ووَجهٌ من وجُوه البرِّ والإحسَان.

ومن بين مقَاصد الأحبَاس والأوقَاف كَذلك: تأمينُ الاحتياجَات الأسَاسيَّة للمُجتمَع لمختَلف الفئات المعْوزَّة، بصُورةٍ مَضمُونةٍ ومُستَمرةٍ حالًا ومآلًا، كذلكَ تجسيدُ فكرة التَّكَافل الاجتماعيّ، وهذا في مُختلَف ميادين الحياة الدِّينيَّة والتَّعليميَّة والاجتماعيَّة والصِّحيَّة منها، وغرسُ فضيلَة التَّبرُّع والتَّكرُّم على الغَير، والمؤدِّية إلى النَّفع المتعدِّي، وكذلكَ تحقيقُ تنميَةٍ مُتوازنَةٍ في مُختلَف الميادين والمجالَات، فالدِّينيَّة منها: مُتمثَّلةٌ في الوَازع الدِّيني والجانب الرُّوحي، والتَّنميَّة الاجتماعيَّة: تقُوم على التَّكامُل الاجتماعي وتجلِّيه في مجالَات الصِّحة والتَّعليم والتَّثقيف، وترسيخِ القيَم والمفاهيم السَّامية الَّتي جاء بها الإسلَام، والتَّنمية الاقتصاديَّة من خلال تَسبيلِ رَيع وثَمرة الوقف، والَّذي يؤثِّر على المقوِّمَات الماليَّة

71/130

للدَّولَة، وكذلكَ يُؤدِّي إلى الشُّعور بالمسؤوليَّة اتِّجاه الآخرين؛ فكُلُّ أولئكَ آيلٌ إلى تَرابطِ المجتمعِ وتماسُكه وتعَاونِه.

وممَّا لا منَاصَ من الاعتراف به؛ أنَّ للوقفِ أثرًا بارزًا في الحفاظِ على الكلِّيات الخمس، إذ يُعتَبر عاملًا أسَاسيًّا في الحافظِ عليها من جهة الوجُود والعدَم، وهذا شيءٌ منها:

الوقفُ قُربَةٌ شَرعيَّةٌ يهدِفُ الواقفُ من ورائِهَا؛ نيلَ مرضَاة الله عَزَّ وجَلَّ، كمَا أنَّ الأحبَاس والأوقَاف الَّتي تعُود بالنَّفع والمصلَحة للمُؤسَّسات الدِّينيَّة والمشتَغلين عليها تُسَاهم في المحافَظة على مقصَد الدِّين، ويُعتَبرُ كذلك سَبيلًا إلى سَدِّ الحاجَة الإنسَانيَّة الفطريَّة، وهذا يَتجسَّدُ في توفير العيش الكريم، من طعَامٍ ولبَاسٍ ومَسكَنٍ، من خلال وقفِ الأشجَار والبسَاتين والمسَاكن والأرَاضين وما إلى ذلك، وهذا وجهٌ في المحافظَة على مقصَد المال، كما أنَّه يُسَاهم في توفير الإمكَانيَّات اللَّازمَة

من مرافق وسُبلٍ للعلم والتَّعلم؛ حفاظًا على أسبَاب التَّفكير السَّليم، وهذا شكلٌ من أشكَال المحافَظة على مقصَد العقل، ومن الأوقَاف والحبُوس ما هو مُخصَّصٌ لخدمَة مصلَحة التَّكاثُر والتَّزاوُج؛ المحقِّقة للاستقرار الأُسَري، وهذا نوعٌ من أنواعِ الحفاظِ على مقصَد حفظ النَّسل والعِرض، وللوقفِ أثَرٌ مُهِمٌّ جدًّا في تنميَة المال، فمقصُود الواقِف ليس إخراجُ بعض مَاله من دورَة الإنتاجِ للاستهلَاك الآنيّ فحَسب؛ وإنَّما يهدفُ إلى جَعله يَستمرُّ بتَأديَة وظيفَته في الحياة، وقد أفتَى بعضٌ من المالكيِّين بمشرُوعيَّة وقفِ النُّقود للاقتراض[32]؛ وما هذا إلَّا لتوفيرِ رؤُوس الأموَال للمُقتَرض والإسهَام في تَنمية المال، وليس خافيًا من أنَّ فقهاء المالكيَّة اعتَنوا بمسألَة تنميَة المال الموقُوف، يقُول في هذا الفقيه الوَزَّانيُّ المالِكي: "بيعُ فيض ماء الحبْس جائز،

لما فيه تنميَة الحبْس"[33]، فتَعبيرُه بلَفظة التَّنمية فيه دلالَةٌ على أنَّ من مقَاصد الوقف؛ حفظُ كليَّة المال، فبيعُ الماء للشُّرب والسَّقي يحوِي معنًى للتَّنمية الاجتماعيَّة والاقتصَاديَّة الَّتي مآلُها تحصيلُ رؤُوس المال، والَّتي تعُود بالفَائدة على مجموعِ المجتَمع، وهذه سُنةٌ من سُنن الحفاظِ على مقصَد المال.

وممَّا يُلمَحُ إليه: أنَّ المصلَحة لها بَالغُ الأثَرفي تَغيير بعضٍ من الأحكَام الفقهيَّة الخاصَّة بالعَين المحبوسَة، كالمعَاوضَة على سبيل المثال، والتَّعويض والإبدَال والاستبدَال والمنَاقلة، وكذا التَّصرُّف في رَيع الوقف بالاستثمَار والتَّنميَّة أو ما شَابه هذا وذاك، وممَّا يُلْمَحُ إليه أنَّ فقهَاء السَّادَة المالكيَّة هم أكثَرُ المذَاهب توسُّعًا في بابَة الوقف من حيثُ أحكَامه والتُّصرُّفَات المنُوطَة به؛ وهذا جريًا على توسُّعهم في أصل المصلَحة كمَا هو معلومٌ عنه.

والأمثلَة في تِبيَان أثَر الوقفِ على الكلِّيات الخمس في المحافظَة عليها من جَانب الوجُود والعَدم تطُول؛ فحَسبُنا ما ذُكر.

رابعًا: أقسَام الوقف[34].

عند تَعرُّض الفقهاء لأحكَام الوقف والحبْس لم يُميِّزُوا أو يُفرِّقُوا بين جَميع أنواعِ الوقف؛ وإنَّما قَعَّدُوا قَواعد يُحتَكَمُ إليهَا في جَميع أقسَامِ الحبْس وأنوَاعِه، وِفقَ اعتبَاراتٍ مُختلفَةٍ، لذلكَ أتطرَّقُ لما لهُ صلَةٌ بالبحث، وعليه فإنَّ أقسَام الوقفِ ثلَاثة:

أوَّلًا: الوقفُ الخَيري.

وهو حبْسُ العَين على أن لا تُملَّك لأحدٍ، والتَّصدُّق بريعهَا ابتداءً وانتهاءً على جهة بِرٍّ لا تَنقطِع، ويُطلَقُ عليه أيضًا: الوقفُ العامُّ، فتعُود منفَعتُه على مُختلَف فئاتِ المجتَمع، وينقَسمُ بدَوره إلى قسمَين: قسمٌ مُتمثِّلٌ في الوقف الدِّيني المحض، وهو خاصٌّ بأوقَاف وأحبَاس المسَاجد والمدَارس

73/130

القرآنيَّة، وقسمٌ ثَانٍ مُتمثِّلٌ في الوَقف الدِّيني الدُّنيوِي، وهو مُشتَملٌ على أنواعِ الأوقَاف والأحبَاس الخيريَّة ما عَدَا المسَاجد ومُلحقَاتها.

ثانيًا: الوقفُ الذُّريّ.

وهو ما جعَل الوَاقف استحقَاق رَيعِه لنفسِه أو لغَيره من الأشخَاص المعيَّنينَ بالذَّات أو بالوَصف، وسواءً كانُوا من الأقَارب أو غيرهم، ومن مُسمَّيَاته كذلك: الوقفُ الأهلي، الوقفُ الخاصّ، والوقفُ العائلي.

ثالثًا: وقفُ الإرصَاد.

وهو وقْفُ شيءٍ من بيت مَال المسلمين (أملَاكُ الدَّولَة) بأمرٍ من الحاكم أو من ينُوبُ عنه؛ لتَؤُولَ منفَعتُه على

مصلَحةٍ عامَّةٍ، والمرادُ بإرصَاد الأرضِ: اعتدَادُها، فكأنَّ الحاكمَ أعدَّ الأرضَ لصَرف نمائِهَا على الجهَة الَّتي عيَّنهَا.

هذا؛ ولا يُعتَبَرُ وقفُ الإرصَاد وقفًا حقيقيًّا؛ لعدَمِ تَحقُّقِ شرْطِ التَّمُلُّك، فالحاكِمُ ليس هو المالِكُ الحقيقيُّ لأملَاكَ الدَّولَة؛ وإنَّما لَهُ حَقُّ التَّصرُّفِ، فكَأنَّه يَتَصرَّفُ كالمالِك أو نَاظِرِ الوَقف، ويكُون على هيئَة الوَقف وصُورتِه من حيثُ إلْزَاميَّة تَأبيدِه على الجهَة الموقُوف عَليهَا.

وهذا النَّوعُ مشروعٌ لدَى المالكيّين رغمَ انعدَام شَرطِ التَّمَلُّك:

يقُول الصَّاوي: "فإن قلتَ وقفُ السَّلَاطين على الخيراتِ صحيحٌ مع عدم مِلكِهم لما حبسُوه؛ لأنَّ السُّلطَان وكيلٌ عن المسلِمين، فهو كوَكيل الواقف"[35].

ومن مِثلِه أبَان القَرافيُّ حيثُ يقُول: "إذا وَقفَ الملُوكُ وقفًا على جهةٍ وهُم مُتَمكِّنُون من تَمليكِهَا لتلكَ الجهَة شرعًا؛ جَازَ، كالرِّبط والمدَارس"[36].

ومن مِثلِه صرَّحَ الرَّهُوني إذ يقُول: "أنَّ للإمَام أن يُوقِفَ، ومُقتَضَاهُ أنَّ أوقَاف المُلُوكِ والخلفَاءِ إذَا وَقعَت على وجهِ الصِّحَّة والأوضَاعِ الشَّرعيَّة لمصَالحِ المسلِمين؛ أنَّها تَنفَذ"[37].

وفي العمُوم تنقَسمُ الأوقافُ والأحبَاس:

باعتبَار النَّفع إلى قسمَين: قسمٌ يُقصَدُ منه الانتفَاع بذَاته، وقسمٌ يُقصَدُ منه الانتفَاع بثَمرته ورَيعِه.

باعتبَار جهَة النَّفع إلى قسمَين: قسمٌ تَنتَفعُ به مُختلَف الفئات وعامَّة النَّاس، وقسمٌ تَنتَفعُ به فئةٌ مُعيَّنةٌ.

باعتبَار المحلِّ الموقُوف إلى قسمَين: وقفُ عقارٍ، وقفُ منقُولٍ.

خامسًا: بعض المسَائل الفقهيَّة في بابَة الوَقف والَّتي لهَا صلَةٌ بالبحث.

أ: المسألَة الأولى: حُكم استئجَار الأوقَاف والأحبَاس.

الإجَارة هي: "تمليكُ مَنفعَةٍ معلُومَةٍ زمنًا معلُومًا بعوَضٍ معلُومٍ"[38].

يَرى المالِكيُّون صحَّة عقد إجَارة الأوقَاف والأحبَاس[39]، ويقُوم على هذا العقد نَاظرُ الوقف، والَّذي هو مُطَالبٌ برعَايَة مَصلحَة الأحبَاس وريْعهَا المستفَاد من تيكَ العقُود، وتنطَبق على هذا العقد أحكَام عقد الإجَارة بصفَةٍ عامَّة، وهناكَ أحكَامٌ خاصَّة به، فقد نصَّ السَّادة المالكيَّة على سَبيل المثال؛ على أن لا يَقلَّ مقدَار أجرَة الوقف عن أجَرة المثل، ويجُوز بأكثَر منها اتِّفاقًا، فإن كان أقَلَّ من أجرة المثلِ؛ فإنَّ النَّاظر يَضمَنُ تمامَ الأجرة أو يَرجِعُ على المستأجِر إذا كَان هذا الأخير لا يعلَمُ أجرَة المثل، وإن عَلمهَا؛ يكُون عليه لزامًا إتمام أجرة المثل، وحالَة انخفَاض الثَّمن لا يجُوز الرُّجوعُ عن الثَّمن المتَّفق عليه في العقد؛ إلَّا بعد انتهَاء المدَّة، وعقد الإجَارة عقدٌ لازمٌ لا يَنفَسخُ بالموت، والمالكيَّة يَستثنُون

75/130

حالَةً واحدةً يُفسَخُ فيها العقد؛ وتكمُن ما إذا كَان ناظرُ الوقف من بين المستحقِّين في رَيْعِ الوقف، فالعقدُ حَالتئذ ينفسِخُ بوفَاته[40].

ب: المسألَة الثَّانية: تصرُّفَات ناظِر الوَقف.

يقولُ عبد الله بن بيَّة: "والنَّاظِرُ كلمةٌ استُعمِلَت في الفقه بمعنَى الحافظِ للشَّيء والمتصرِّف فيه بالمصلحَة، وخاصَّةً في الوقف، حيثُ يُعتبَر النَّاظِرُ أحَد الثَّلاثة الَّتي تدُور عليهم مسؤوليَّة حفظُ الوقف"[41]. وعليه فإنَّ نَاظِرَ الوَقف هو: القَائمُ

والمتولِّي لنظَارة وشؤُون الأحبَاس والأوقَاف، يُعيَّنُ من الوَاقف نفسه أو من الحاكم.

أسدَل فقهاء المالكيَّة القولَ في عمَارة الوقف والمحافَظة عليه وصيَانته ورعَايته والذَّب عنه، وكلُّ أولئكَ من تصرُّفَات نَاظر الوقف، والَّذي هو مَأمُونٌ عليه ولَه مَسؤوليَّةٌ اتِّجاهَه؛ فعَليه أن يُحسِنَ ولَايتَهُ على مَا تَولَّاه بكُلِّ وُسعِه، وتَصرُّفَه في الغَالب منُوطٌ بالمصلَحة المتحقِّقة والمرجوَّة للواقِف وللمُستَفيدين؛ فلذلكَ يُحرَمُ على نَاظر الوقف تغييرهُ أو تبديلُ جزءٍ منه أو رَهنُهُ أو إعَارتُهُ أو تَحويلُهُ أو استبدَالُهُ أو صَرفُ رَيعه أو منَافعه إلى جهَاتٍ مُنافيَةٍ لمقصَد الوقف أو الواقف، أو ما شَابه هذا وذاك؛ إلَّا بتقدير المصلَحة المرجُوَّة والمتحقِّقَة، وفي هذا يقولُ ابن رشدٍ بعد أن ذكَر مسألَةً: «حبْسُ حائطٍ صدقَةً على المسَاكين، أيُقسَمُ على المسَاكين بينَهُم تمرًا أم يُبَاعُ ثمَّ يُقسَمُ ثمنًا بينهُم؟، ....هذا بيِّنٌ على ما قَالَهُ، أنَّ ذلكَ مصرُوفٌ إلى اجتهَاد النَّاظر في ذلك إن لم يَقُل المتصدِّقُ في ذلك شيئًا، وإن قال فيه شيئًا وحدَّ فيه حدًّا؛ وجبَ أن يَتَّبِع قوله في صدَقته ولا يُخالفُ فيه وحده»[42]. ويخضَعُ نَاظِرُ الوقف

للمُحَاسَبة والعَزل والتَّغريم والتَّضمين والتَّأجير، فقد رَامَ فقهاء المالكيَّة إلى جَواز إعطَاء نَاظِرِ الوقف زيَادةً عن أُجرة المثل؛ إذا كَان من المستحقِّين في الوَقف، وفي المحاسَبة يُفرِّقُون بين ما إذَا كَان النَّاظر بالأمين أم ليس بالأمين، مع منعِهم من أن يَكُون الوَاقف هو نَاظُر الوقفِ نفسُه[43].

ج: المسألَة الثَّانية: استثمَار الأوقَاف والأحباس.

الاستثمَارُ الوقفي هو: استخدَامُ مَال الوَقف للحُصول على المنافعِ، أو الغلَّةِ الَّتي تُصرَفُ في أوجُه البرِّ الموقُوف عليهَا[44].

تنَاوَلَ فقهَاءُ المالكيَّة بعضًا من المسَائل والأحكَام والقواعِد والتَّخريجَات الفقهيَّة في بَابَة الحبْس، والَّتي تُشْعِرُ بجوَاز تَنميَة واستثمَار الأصلِ الموقُوف ورَيْعِه والفَائض منه، وإليكَ أهمَّهَا:

1. أجَاز المالكيُّون استعمَال الفائض من رَيْعِ الوَقف في غيره من أوجِه البرِّ إذا لَاحَت مَصلحَةٌ مُتحقِّقَةٌ في ذلكَ، يقُول أبو عبد الله القَوْرِي: «...الأظهَرُ في النَّظر والقيَاس والأصحُّ في الجواز: أنَّ ما قُصِد به وجهَ الله يجُوز أن يُنتَفع ببعضِه في بعض؛ إن كانت لذلكَ الحبْس غلَّةٌ واسعةٌ، ووَفرٌ كثيرٌ، وهو الَّذي عليه الفُتيا، وهذا مَروِيٌّ عن ابن القاسم ورواه عنه ابن حبيبٍ عن أصبغ، وبه قال ابن الماجشون وأصبغ، وأفتَى ابن رشدٍ برَمِّ مسجدٍ من وَفْرِ مَسجدِ غيره، وهو ما ذهب إليه الأندلُسيُّون»[45]، ومن مثله أفاد الرَّهُوني في حاشيَة على الزَّرقَاني[46].

2. كما يجُوز وقفُ النُّقُود للمُضَاربَة والسَّلف عند السَّادَة المالكيَّة[47]؛ كَان يكُون صحيحًا القولُ باستثمَار أصلِ الوَقف ورَيْعِه من بابِ أولى.

77/130

3. القيَاسُ على عِلَّة جوَاز المضَاربَة في مالِ اليتيم، والَّتي تكُون أولى في مجالِ استثمَار أموَال الوقف[48].

4. القَاعدَةُ الفقهيَّةُ الَّتي نَصَّ عليهَا مُتأخِّرو السَّادَة المالكيَّة، كالقَابسي وعبد الله العَبْدُوسِي، وأخذَ بها الأندلُسيُّون هي: «مُراعَاةُ قصد المُحْبِسِ لا لَفظَه»[49]، وفي هذه القَاعدة ما يَدُلُّ على اعتبَار المصلَحة لصَرفِ أعيَان وأموَال الأحبَاس؛ لأنَّ إعمَال القصدِ بعد بتِّ الوقفِ وموتِ الوَاقفِ، إنَّما هو في الحقيقة تحقيقٌ لمنَاطِ المصلَحة[50].

5. جوازُ التَّصرُّف في الوَقف إذا اقتضَت ذلكَ مَصلَحَةٌ تَرتَّب عليها نفعٌ، وفي هذا كَلَامٌ لعَبد الله العَبْدُوسي فيما نقلَهُ عنه ميَّارة الفَاسِي حيثُ يقُول: «يجُوز أن يُفعَل في الحبْسِ ما فيه مَصلَحَةٌ لَهُ، ممَّا يَغلُب على الظَّنّ، حتَّى كَاد أن يَقطَع به أن لو كَان المحبِسُ حيًّا وعُرض عليه ذلك لرَضيَهُ واستَحسَنَه»[51].

**ومن هَذا وذَاك بَانَ أنَّ مَبدَأَ المصلَحة هو المعيَار الَّذي يُحتَكمُ إليه في جَواز استثمَار وتنميَة أعيَان وأموَال الأحبَاس والأوقَاف، والَّتي هيَ من بَابة تَسبيل المنفَعة، حيثُ يُرجَّحُ جَانب الاستثمَار حين تَكُون المصلَحة راجحَة لعَيْن الوقفِ ورَيْعِه، وأنَّها هيَ الميزانُ الَّذي من خلَالِه يُقدَّرُ النَّفعُ أو الضَّرَر العَائد على أصلِ الوقف، وفي هذا يقولُ عبد الله بن بيَّة: «أدخَل المالكيَّة إجراءَ العَمل في مسَائل الأوقَاف في ستٍّ وعِشرين مسألَةً، في بعضها خَالفُوا مشهُور المذهَب؛ وذلكَ ما يَدُلُّ على إعمَال المصلَحة»[52]، وهذا لا يكُون إلَّا بتَقدِيرٍ من نَاظِرِ الوَقف، كما أنَّ هَاتيكَ المصلَحة تخضَعُ لجُملةٍ من الضَّوابطِ والشَّرائطِ الَّتي تَحكُمُهَا.

المَقَامُ التَّطبيقِي: ويحوِي خَمسَة مفَاهيم.

أولًا: وقفةٌ تَاريخيَّةٌ مع الحبْس والوقفِ في الجزائر[53].

كانتِ الجزائرمن البُلدَان الَّتي انتَشر فيها الوقف قَبل مَجيء الأترَاك، ولم تكُن هُنالِكَ السِّجلَّاتُ الكَافيَةُ الَّتي تَكشِفُ عدَدَ وأنوَاعَ هَاتِيكَ الحبُوس، فالَّذي عُرِفَ آنذَاك؛ الأوقافُ المتعلِّقَة بالقطَاع القَسنطيني في أواخر العَهد الحفصِي، والجهَاتُ الغَربيَّة من الجزائر في العهد الزِّيَاني، والَّتي تعُود إلى القرن الخامس عشر، فلَقد كان هنالِكَ مسجدٌ ومَدرسَةٌ بتلمسَان يَرجِعُ تاريخُها إلى سنة: 906هـ / 1500م، وفي عهد الأتراكِ تزَايدت وزكَت الأوقَافُ في مُختلَف مُدن ومَواطن الجزائر، ونمَت وربَت في أواخرِ هذا العهد أواخر القرن الثَّامن عشر؛ فقد كَانت مُتمثِّلَةً في نسبةٍ كَبيرةٍ من الممتلكَات العقَّاريَّة والزِّراعيَّة، فأوقافُ عبد الرَّحمن الثَّعالبي على سَبيل المثال لم تتجَاوز في أواخر القرن الخامس عشر أحَد عشَر وقفًا، حتَّى صَارت اثنَين وثمانينَ وقفًا في عهد الاحتلال الفَرنسيّ، وكذلكَ أوقَافُ الجامعِ الأعظَم الَّتي يَرجِعُ تَاريخُها إلى سنة: 947هـ / 1540م،لم تتجَاوز 159 وقفًا، حتَّى صَارت 543 وقفًا في عهد الاحتلال الفرنسيّ، وليس خافيًا أنَّ بعضًا من الولَايات الجزائريَّة مشهورةٌ بالأوقَاف، حَاويَةٌ على عددٍ مَرضِيٍّ من الأحبَاس، من مثل: قسنطينة، وهران، العاصمة، مازونة، بسكرة، برج بوعريريج، بجاية، عنابة، مستغانم، البليدة، المدية، وكانت هَاتيكَ الأوقَاف مُسجَّلَةً في سجلَّاتٍ استحوذَت على البعض منها السُّلطَات الفَرنسيَّة إبَّان الاحتلال، والبعضُ الآخرلم يَسلَم من الضَّيَاع. نعم، طَالَت يدُ العَبث والاستيلَاء والاستحوَاذ على تيكَ الأملَاك الوقفيَّة بشَكلٍ رهيبٍ54، وفي سنة 1989م بدَأت تَبرُز أُولى الغُرَرِ اللَّائحَة من القَوانِين الخاصَّة بالوَقفِ من طَرف الدَّولَة الجزائريَّة مُمثَّلةً في وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة، والَّتي لا تَزالُ قائمَةً على تَسيير وإدَارة وتَقنين

79/130

وإحصاء واسترجاع تلكَ الأوقافِ والأحبَاس إلى وقتنَا الحالي.

ثانيًا: لمحةٌ عن الوقفِ في ولاية برج بوعريريج.

تُعتَبرُ ولاية برج بوعريريج من أُولى ولايَات الجزائر الَّتي تتصَدَّر قائمَة الإيرادَات المحصَّلَة من رَيْعِ الأحبَاس والأوقَاف، فقد تصَدَّرت المرتبَة الرَّابعة بعد ولاية: قسنطينة، العاصمة، باتنة[55]، وكذلكَ في عدَد المسَاجد الموقُوفَة، فقد احتَلَّت المرتبَة التَّاسعة وطنيًّا[56]، وتَختَلِفُ الحبُوس فيها بحسَب أنواعِ وأقسَام الوَقف، من وقفٍ خَيريٍّ ووقفٍ أهليٍّ ووقفٍ إرصَادِيٍّ، ومنها ما كَان أملاكًا وقفيَّةً قَابلَةً للاستغلَال كالمحلَّات التِّجاريَّة، وأراضٍ فلاحيَّة، وسكَنات، ومرشَّات المساجد، وما إلى ذلك، ومنها ما كَانت مُؤسَّساتٍ دينيَّةً كالمسَاجد والمدَارس القرآنيَّة، ومنها ما هي أملاكٌ للدَّولَة في الولَايَة خُصِّصَت لبنَاء المسَاجد ومُلحقَاتها أو المدارسِ القرآنيَّة، كَذا الرَّيْعُ السَّنويُّ المحصَّلُ من هَاتيكَ الأحبَاس؛ مُستغَلٌّ في أنماطٍ مُحدَّدَةٍ، وكلُّ هذا وذاكَ خَاضِعٌ للقَوانين المنظِّمَة، لدَى مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف التَّابعة لمديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف للولايَة، وهذا ما سَأبيِّنُه إن شاء الله تعالى في المفهُوم المَوالي.

ثالثًا: أنواعُ الوقفِ في الولايَة.

كمَا سَلفَ تِبيَانُه أنَّ للوقفِ والحبْس أنواعًا وأقسَامًا، خَصَّصَ البَحثُ ما هو مَوجُودٌ في الولايَة، وعليه فإنَّ أقسَام الوقفِ في الولايَة ثلَاثة:

أوَّلًا: الوقفُ الخَيري[57].

ينقَسِمُ الوقفُ الخيريُّ أو العَامُّ في الولايَة إلى قِسمَين:

قسمٌ خَاصٌّ بأملاكٍ وقفيَّةٍ قَابلَةٍ للاستغلَال، وقسمٌ خاصٌّ بأحبَاس المسَاجد والمدَارس القُرآنيَّة.

فالقِسمُ الأوَّل: مُتمثِّلٌ في سَبعةٍ وثلَاثين بعد المائة الخامسَة؛ وقفًا قَابلًا للاستغلَال، منهَا إحدَى وخَمسُون وقفًا مُستغلًّا بإيجَار، وتفصيلُ هذا يتَّضِحُ في:

أربَعٌ وخمسُون بعد المائة الرَّابعَة عِبَارةٌ عن سكَنَاتٍ وقفيَّةٍ إلزَاميَّةٍ، اثنَان منها فقط مُستغلَّةٌ بإيجَار، في حين أنَّ باقي السَّكنَات مُخصَّصَةٌ لأيِّمة المسَاجد وهي معفَاةٌ من الإيجار، وخمسَةٌ وستُّونَ مِرشًّا مَسجِديًّا: خمسَةٌ وثَلاثُون منهَا فقط مُستغَلٌّ بإيجَارٍ، وإثنَا عشَر أرضًا فلاحيَّة بمسَاحة إجماليَّة تُقَاربُ أربعينَ بعد المائة الثَّانية هكتَارًا: تسعَةٌ منها فقط مُستغلَّةٌ بإيجَار، بمسَاحَة إجماليَّةٍ تُقاربُ ثلاثةً وثلَاثين بعد المائة الثَّانية هكتَارًا، مُوزَّعَةً على تسعِ بلديَّاتٍ، ومنها أربعٌ من الأراضِي البيضَاء (أراضٍ بُور): واحدةٌ فقط مُستغَلَّةٌ بإيجَار، ببلديَّة بئر قَصد عليّ، والثَّلاثة الأُخَرُ غير مُستغَلَّةٍ، واحدةٌ منها ببلديَّة جعَافرة، والثَّانية ببلديَّة ثنيَّة النَّصر، والثَّالثة ببلديَّة المنصُورة، وأشجارُ زيتُونٍ ببلديَّة جعَافرة أُتلِفَت، وخمسُ محلَّاتٍ تجَاريَّةٍ مُستغلَّةٌ بإيجَار، أربعةٌ منها ببلديَّة برج بوعريريج، وواحدٌ ببلديَّة بئر قَاصد عليّ[58].

ويتَمُّ الإشهَار عن إيجَار الأوقَاف في الولايَة عن طَريق الإعلَانَات والمنَاشير الَّتي تُعلَّقُ في مَقرِّ مُديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف، وكذلكَ في ديوَان الأراضِي الفلَاحيَّة وهذا خاصٌّ بالأراضِي الفلَاحيَّة الموقُوفَة والقَابلَة للاستغلَال، وكذلكَ في الأمَاكن العُموميَّة، أمَّا عن مدَّة إيجَار هَاتِيكَ الأملَاك الوقفيَّة؛ مَضبُوطَةٌ بثَلاثِ سنوَاتٍ قَابلَةٍ للتَّجديد، وهذا وفقَ دَفتر شُروطٍ صَادرٍ عن وزَارة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف الجزائريَّة، أمَّا عن مقدَار الإجَارة؛ فيُحَدَّدُ السِّعرُ المبدَئيُّ لهُ وِفقَ مُقتَضيَات السُّوق العقَاريَّة،

81/130

وبعدهَا يُعرَضُ في المزَاد العَلني ويُعطَى السِّعرُ النِّهَائيُّ لهُ.

مَجمُوع رَيْعِ تيكَ الحبُوس المستغلَّة في الولايَة خلال ستِّ السَّنوَات الأخيرة؛ مُبيَّنٌ في الجدوَل الآتي:

السَّنة	المبلغ المحصَّل عليه(دج)
2011م	6.465.840.00
2012م	5.537.200.00
2013م	6.003.900.00
2014م	5.712.100.00
2015م	5.612.400.00
2016م	6.267.600.00

وهذا الرَّيع المحصَّل عليه تُقتَطَفُ منه نسبَة 25 بالمائة، تُصرَف على الأعوان القضَائيِّين -الَّتي تكُون أعمَالهم مَنُوطَةً بحمَاية واسترجَاع الأملَاك الوقفيَّة-، والمتعاقدين معَ مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف، مُمثَّلَةً في وكيل الأوقَاف التَّابع لمديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة، ونسبَة 75 بالمائة تَرجِعُ للصُّندوق المركَزي للأملَاك الوقفيَّة التَّابع لوزَارة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف الجزائريَّة.

أمَّا عن تَطوير هذه الأملَاك الوقفيَّة القَابلَة للاستغلَال وتَفعيلِ سُبل الاستثمَار والتَّنميَة[59] فيها؛ فغَيرُ موجُودَةٍ حَاليًا.

القِسمُ الثَّاني: مُتمثِّلٌ في عدَد المؤسَّسَات الدِّينيَّة في الولايَة، وتَفصيلُ هذا يتَّضِحُ في[60]:

ستَّة عشر بعد المائة السَّادسَة مِلكًا وقفيًّا مُتعيِّنًا في المسَاجد، مُوزَّعًا على كلِّ دوائر الولايَة، وهيَ عَشرةُ دَوائر، منهَا سَبعٌ وتسعُون بعد المائة الثَّالثة مسَاجدُ كَاملَةُ الإنجَاز، ومنهَا أربعٌ وثلاثُون بعد المائة الرَّابعَة مَسجدٌ تُقَامُ فيه الجمعة، ومنها اثنَان وثمانُون بعد المائة مَسجدٌ تُقَامُ فيه الصَّلوات

82/130

الخمس فقط، ومُتمثِّلٌ كذلكَ في عشر مدَارس قرآنيَّةٍ مُوزَّعَةٍ على ثمانِ بلديَّاتٍ من أصل أربعٍ وثَلاثين بلديَّةً في الولايَة، وزَاويَةٌ واحدَةٌ ببلَديَّة رأس الوادي.

وهذا القسمُ الوَقفيُّ ليس لَهُ رَيْعٌ؛ بل جُلُّ مصَاريفِه واحتيَاجَاته تكُون من أموَال الصَّدقَات والتَّبرُّعَات والحُبوس الخاصَّة به، فعَلى سَبيل المثال تُوجَد حَافلَةٌ تَشتَغلُ على خطِّ حضَريٍّ ببلديَّة برج بوعريريج، يؤُول رَيعُهَا على مَدرسَةٍ قرآنيَّةٍ "عبد القادر الجيلالي" ببلَديَّة تَفْرَق، أو منحٌ وإعَانَاتٌ مَاليَّة تُعطَى من الدَّولَة الجزائريَّة.

والصِّيغَة القَانونيَّة لهذا النَّوعِ من الأوقَاف؛ تتَجلَّى بما جَاء به القَانون الجزائري المؤرِّخ في 12 شوَّال عام 1411هـ الموافق ل 27 أفريل عام 1991م، وبنَصِّ المادة 06 من القَانون رقم: 10-91: "الوقفُ العَامُّ: هو ما حُبِسَ على جهَاتٍ خَيريَّةٍ من وقتِ إنشَائه، ويُخصَّصُ رَيْعُه للمُسَاهمة في سُبل الخَيرات"[61].

ثانيًا: الوقفُ الذُّري.

الوقفُ الذُّرِي أو الخَاصُّ مَوجُودٌ في الوِلايَة، وأمرُه مَوكُولٌ إلى الموثِّق القَانُوني المعتَمد، والصِّيغَة القَانونيَّة لهذا النَّوعِ من الأوقَاف؛ تتَجلَّى بما جَاء به القَانون الجزائري المؤرِّخ في 12 شوَّال عام 1411هـ الموافق ل 27 أفريل عام 1991م، وبنَصِّ المادَّة 06، الفَقرة الثَّانيَة من القَانون رقم: 10-91: "هو كلُّ ما يَحبِسُه الواقفُ على عَقِبِه من الذُّكور أو

الإنَاث أو على أشخَاصٍ مُعيَّنينَ، ثمَّ يَؤُول إلى الجهَة الَّتي يُعيِّنُها الوَاقفُ بعد انقطَاعِ المَوقُوف عَليهم"[62]، وكذلكَ نَصُّ المادَّة 41 من نفس القَانون السَّابق، والَّتي نَصَّت: "يجبُ على الوَاقف أن يُقيَّدَ بعقدٍ لدَى الموثِّق، وأن يُسجِّلَه لدَى المصَالح المكلَّفة بالسِّجل العقَاري، الملزِمَة بتقدِيم إثبَاتٍ لهُ

83/130

بذلكَ، وإحَالة نسخَةٍ منه إلى السُّلطَة المكلَّفة بالأوقَاف"[63].

ثالثًا: وقفُ الإرصَاد.

تتَعدَّد مَجالاتُ وقفِ الإرصَاد في الولايَة، والَّتي تَؤُولُ مَنفعتُهَا على مَصلَحةٍ عامَّةٍ، فهَنالِكَ أراضٍ هي أملَاكٌ للدَّولَة (أملاكٌ لبَلديَّات الولايَة)، خُصِّصَت لمديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة؛ على أنَّها أرَاضٍ وقفيَّةٍ تُبْنَى عليها المسَاجد ومُلحقَاتُها أو المدَارس القُرآنيَّة، فعَدَدُ تيكَ الأراضِي في الولايَة ما يُقَاربُ خمسَةً وسَبعين أرضًا[64]، مُوزَّعَةً على سَبعِ بلدِّياتٍ من أصلِ أربَعٍ وثَلاثين بلديَّة في الولايَة، وهناكَ مسَاجدُ بُنِيَتْ على أراضٍ تَؤُولُ مِلكِيَّتُهَا للدَّولَة ولم يَصدُرفي حقِّهَا قَرار التَّخصيصِ بعدُ[65]، والبَّاقي منهَا أراضٍ لوَقفٍ خَاصٍّ، أوقفهَا سُكَان الولايَة؛ لتُبنَى عليهَا المسَاجد والمدَارس القُرآنيَّة، وكَثيرةٌ ما هِي، وكلُّ هذا وذاكَ من أصلِ ستَّة عشر بعد المائة السَّادسَة أرضًا؛ بُنِيَتْ عليهَا مسَاجدٌ ومُلحقَاتُها في الولايَة.

والصِّيغَة القَانونيَّة لهذا النَّوعِ من الأوقَاف؛ تتَجلَّى بما جَاء في المرسُوم التَّنفيذي رقم 98 /381 ، والمؤرَّخ في 12 شعبان 1419هـ الموافق 1 ديسمبر 1998، وبنَصِّ المادَّة 03 منه: "تُسوَّى ضمنَ الأوقَاف العامَّة؛ كلُّ وضعيَة أرض وقفٍ خُصِّصَت لبنَاء المسَاجد أو المشَاريع الدِّينيَّة ومُلحقَاتها طبقًا لأحكَام المَادَّتين 8 و43 من القَانون رقم 91 - 10"، وبنَصِّ المادَّة 06، من المرسُوم التَّنفيذي رقم: 91 - 81 المؤرِّخ في 23 مارس عام 1981م: "يجبُ تخصيصُ مسَاحَاتٍ لبناء المسَاجد في كلِّ مُخطَّطٍ عِمرانيٍّ تضَعُه الدَّولة أو الجمَاعات المحليَّة لكلِّ تَجمُّعٍ سُكَانيٍّ جَديدٍ، على أن تدفَع قيمَة المسَاحة بالدِّينار الرَّمزي".

وجلُّ الأراضِي الَّتي خصَّصتهَا الدَّولَةُ لبنَاء المستَشفيَات والمستَوصفَات،

والمدَارس والإكماليَّات والثَّانويَّات والجامعَات، والمقَابر، وغيرهَا من المنَافع العَامَّة في الوَلايَة؛ تُعَدُّ من أوقَاف الإرصَاد الَّتي لم يُدرجهَا القَانُون الجزائريُّ ضمنَ قانُون الأوقَاف.

رابعًا: مُشكِلَات الوَقف في الولاية.

عند تَتبُّع أثَر الوقفِ في الولايَة تَتحصَّلُ لنَا عدَّة عَراقيل ومُشكِلاتٍ في مَجلاتٍ مُتنوِّعَةٍ، من مثلِ: الفقهيَّة، والقَانونيَّة، والاجتماعيَّة، والثَّقافيَّة، نَسُوقُ في هذا المقَام شيئًا منهَا:

يُوجَد في الولايَة ما يُقَاربُ ثَلاثين مِرشًّا مَسجدِيًّا غير مُستغَلٍّ، وهيَ مُوزَّعَةٌ على سبعَ عشَرة بلديَّةً، سِتَّةٌ منهَا ببلديَّة برج بوعريريج، وهذا إمَّا لوجُودها في مَناطق نَائيةٍ أو غير صَالحٍ للاستعمَال، ممَّا يَجعَلُنا نَطرَحُ تسَاؤلًا: من هي الجهَة المسؤُولَة والمخوَّل لهَا إصلَاحُ واستغلَالُ هَاذيكَ المرشَّات الوقفيَّة؟؛ تحقيقًا لمقصُود الوَاقف منها، وزيَادَةً للرَّيْعِ المحصَّل من الأوقَاف في الولايَة، ونُلْفِي مَجمُوعَة أشجَار زيتُونٍ بدَائرة جعَافرة، وقفَها شخصٌ دون الأرضِ المغرُوسَة فيها، وهي مِلكٌ لأولادِه، فوُجِدَت صُعوبَاتٌ للتَّكفُّل بها واستغلَالها؛ لانعدَام ملكيَّة الأرض، فَاندَثرَت العَينُ الموقُوفةُ، وزالَ مقصُود الوَاقف، وذهبَ معَهُما وجهٌ من وجُوه استغلَال الوقف في الولايَة، كمَا نَجدُ ثمَانية عشَر مسجدًا مَبنِيًّا مُغلَقًا، مُوزَّعَةً على خمسَة دَوائر بالولَاية، وهذا لأسبابٍ ودَواعٍ، من مثلِ هجرَة السُّكَان من تلكَ المنطَقة، ورَيْعُ الأوقَاف والأحبَاس المحصَّل من إيجَار الأراضِي الفلَاحيَّة والأرض البُور والمحلَّات التِّجاريَّة والمرشَّات والسَّكنَات؛ لا تُصرَفُ على المستوَى المحلِّي ولا تَؤُول إلى المصَارف الَّتي تتمَاشَى ومَقصَد الوَاقِفين، وغير دالَةٍ على المراد الَّذي لأجلهَا اجتُلبَت، فهيَ تُصرَفُ على الأعوَان القضَائيِّين

85/130

المتعاقدين معَ مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة، وتَرجِعُ للصُّندوق المركَزي للأملَاك الوقَفيَّة التَّابع لوزَارة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف الجزائريَّة، والَّتي تتطلَّبُ زَمَنًا غير قَليلٍ لصَرفِهَا، وكَذلكَ عدمُ استغلَال بعضٍ من تِيكَ الأراضِي الفلَاحيَّة والأرض البُور من طَرف أفرَاد وجماعَات المجتمَع المدَني بالولَاية، رغمَ وجُود إشهَارٍ وإعلَانَاتٍ خاصَّةٍ باستغلَالها؛ لكن ليس هنالِكَ إقبَال، بل عزُوفٌ عن استغلَال هذه الأوقَاف عن طريق عقد الإيجَار، وحَصرِ نظرَة الوَقف في المسَاجد ومُلحقَاتها أو المدَارس القُرآنيَّة فحسْب؛ فَلَئِنْ كانت هُنالِكَ ثقَافَةُ الوَقف والحبْس لحقِّقَ مقصُود الوَاقفين، ونُمِيَ رَيْعُ الوقف في الولايَة، وصُرِفَ في أوجُه بِرٍّ أُخرى.

ونظرًا لضُعفِ الصِّلَة بين مصَلحة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف على المستَوى المحلِّي معَ جمعيَّات العَمل الخَيري في المجتمَع المدَني بالولايَة، والَّتي تلعَبُ دورًا مهمًّا في بثِّ ونشرِ وترسيخِ وإعمَال وتجسيدِ الثَّقافَة الوَقفيَّة في المجتَمع، كمَا أنَّ النُّقص الموجُود في المنظُومَة التَّشريعيَّة لتَنميَة الأوقَاف يُعَدُّ من أكثَر المسَالِك الَّتي يَدخُلها الخلَل ويَعْتَورُهَا الزَّلَل حالَة التَّطبيق، وانحصَار الاستغلَال في عقد الإجَارة فحسَب؛ كانَ لهُ أثَرٌ بَارِزٌ في تَضييقِ نظَرة المجتمَع المدَني إلى الحبُوس، وكَذا

حصرُ إدَارة الأوقَاف في المديريَّات على مَصلحَةٍ واحدةٍ مُتمثِّلَةٍ في مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف، وتَكليف جُلِّ الأعمَال الإداريَّة من تسويَةٍ قانونيَّةٍ، وتنميَةٍ، وإحصَاءٍ، ومتَابعَة المنازعَات الخاصَّة بالأملَاك الوقفيَّة، وما إلى ذلك في مَنصِب واحدٍ مُتمثِّلٍ في: وَكيلِ الأوقَاف؛ حتمًا فإنَّ الضَّعف يَسرِي إليهَا، وسيكُون لهُ بَالِغُ الأثَر في تسيير

وتنظِيم الأحبَاس والأوقَاف، خاصَّةً ما إذَا كَانت الولايَة تَحوِي على عدَدٍ مَوفُورٍ من الحُبوس، كولايَة برج بوعريريج.

خامسًا: نظرةٌ توجيهيَّةٌ حَول الوَقف في الولاية.

للنُّهوضِ بالوقفِ أكثَر ممَّا هو عليه الآن؛ لا بُدَّ من تجَاوزِ العَراقيل والمشكِلاتِ الَّتي تَحصُل في الولايَة على وَجه الخصُوص، وبنظَام الأحبَاس في الجزائر على وَجه العمُوم، وقد يتحقَّقُ شَيءٌ من هذا؛ بالوقُوف على سُبلٍ لتَجَاوزِ هَاذِيكَ العَراقيل والمشكِلاتِ، نذكُر أهمَّها:

المرشَّاتُ المسجدِيَة غير المستغَلَّة، من الأحسَن أن تُعرَض على جمعيَّاتٍ خَيريَّة، أو تُخصَّص لها مبَالغٌ لتَرميمِها من رَيْعِ الحبُوس المحصَّل، فقد أجَاز المالِكيُّون صَرف رَيْعِ الوقفِ في أوجُه بِرٍّ أخرى؛ إذا كَان سَبيلُ نظِيره في المقصَد سَبيلَه، وفي مَا إذَا تحقَّقت المصلَحة وسَايرت مقصُود الواقف؛ وهذا حمَايَةً للوقفِ من الاندثَار والضَّياع والإهمَال، وتعطيلٍ لمنَافعه، وكمَا حدثَ مع أشجَار الزَّيتُون تلك؛ فيَجبُ أخذُ تلكَ الصُّعوبَات بعَين الجدِّ، ومحَاولَة إيجَاد حُلولٍ قَانونيَّةٍ لها؛ حمايَةً للأوقَاف الأخرى المشَابهة لها، ولزَرعِ الثِّقة في المجتَمع المدَني في هذا النَّوع من الحبُوس، أمَّا عن المسَاجد المغلَقة؛ فقد رَامَ مُتأخِّرُوا السَّادَة المالكيَّة إلى جَوازبيعِ العقَار الخرِب أوما لا يُنتَفَعُ به[66]، وعلى هذا فيُمكِنُ بَيْعُ تلك المسَاجد وصَرف ثمنِهَا في بنَاء مسَاجد أُخر في منَاطق هيَ في أمسِّ الحاجَة إلى مسَاجد؛ لأنَّ الواقف غَرضُه في الجنسِ والجنسُ واحدٌ فصَرفُه في جنس المقصُود أولى، والقَاعدَة عمُومًا في رَيْع الأوقَاف والأحبَاس تكُون مُتجانسَةً مع مقَاصد الوقفِ ومُراد الوَاقف، فلابُدَّ من الانتفَاعِ من الرَّيْعِ في جنس ما وُقِفَ لهُ؛ لأنَّ تَرك رَيْعَ الوَقف من غير انتفَاعٍ يُعَدُّ تضييعًا وفسَادًا، فالأَولى

أن يُصرَف الرَّيْعُ المحصَّل عليه في الولايَة على أوقافِ وحُبوسِ الولايَة الَّتي هيَ من جنسِ مقصُود الواقف، من مثلِ: تَرميم وإصلَاح المسَاجد والمرشَّات الخربَة، وتوسعَة المسَاجد، وتخصيص جزءٍ منهَا للمَرافق العامَّة، والمرضَى والمتضرِّرين، وخدمَة الزَّواجِ والمتزوِّجين المحتَاجين، وجلُّ ما يَحمِلُ معنَى تَنميَة الإنسَان رُوحيًّا وعِلميًّا وسُلوكيًّا، وما إلى ذلك، والأراضِي غير الصَّالحة للزِّراعَة أمكَن لمديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة، مُمثَّلَةً في مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة؛ أن تَستثمِر فيها من أموَال الوقفِ المحصَّلَة في الولايَة، وممَّا يجدُر التَّنبيه إليه أنَّ الجمعيَّات الخيريَّة، ومديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف مُمثَّلَةً في مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف، وأيِّمة المسَاجد، ووسَائل الإعلَام السَّمعيَّة بالولايَة، والمنَابرِ العلميَّة والتَّعليميَّة كجَامعة محمَّد البَشير الإبرَاهيمي؛ لها أن تَلعَب دورًا فعَّالًا في نَشر وتَرسيخِ وتَفعيلِ الثَّقافَة الوَقفيَّة، وصَرف فكرَة أنَّ الوقف والحبْس لا يكُون إلَّا من بَابة المسَاجد ومُلحقَاتها أو المدَارس القُرآنيَّة، وكَذلكَ حَثُّ المجتَمَع المدَني أفرادًا ومؤسَّساتٍ على الوَقف في مُختَلف المجالَات الَّتي يَحتاجُها المجتَمَع، وبهذَا تكُون لهَا بصمَةُ تأثيرٍ في تَطوير الأملَاك الوقفيَّة بالولايَة، وكمَا أنَّ حَصر الاستثمَار من النَّاحيَّة القَانونيَّة في مجَال الإجَارة؛ ليس ممَّا يحسُن[67]، فتدَارُك النَّقائص الموجُودة في قَانُون الأوقَاف الجزائري من جَميعِ النَّواحِي يَلعَبُ دورًا مهمًّا[68]؛ فكَان يكُون صحيحًا أن تكُون هنالِكَ منظُومَةً تشريعيَّةً تَضبطُ تَنميَة واستثمَار الأملَاك الوقفيَّة، ومُسَايِرةً للنَّمَاذج السَّائدة في تَسيير الأملَاك الوقفيَّة، بحيثُ تكُون بمعيَار زمَانها ومنظَارِ

88/130

أمثالِها من الَّتي مَارسَت تجرِبَةً رائدةً في هذا الميدَان كالسُّودان والكُويت وماليزيَا وغيرهم، وكذا الاعتمَادُ التَّامُّ على الشَّفافيَّة والصَّرامَة في التَّسيير مع إشراكِ كافَّة المتخصِّصين في مجالِ الوقف في التَّسيير والتَّنظيم، فعلَى سَبيل المثال تُقسَّم الأعمَال الإداريَّة والقَانونيَّة لإدَارة الأوقَاف والأحباس على ثلاثة مكَاتب، الأوَّل: خاصٌّ بالتَّسويَّة القَانونيَّة للأملَاك الوقفيَّة، والثَّاني: يُوكَّلُ إليه إدَارة وتَسيير الأملَاك الوقفيَّة، والثَّالث: يَضبطُ المنَازعَات القضَائيَّة الَّتي تخصُّ الأملَاك الوقفيَّة، وليس خافيًا أنَّ هذه الأوقاف والأحبَاس تُصبحُ قوَّةً اقتصَاديَّة تُوجَّهُ نحو الإسهَام في تَنميَةٍ اقتصاديَّةٍ مُنسَجِمةٍ ومُتكَاملَةٍ مع الثَّروات الوطنيَّة الأخرى للبلَاد[69]؛ لأنَّ الوَقف كَفيلٌ بحَلِّ عدَّة مشَاكل تُعَاني منهَا مُجتمعَاتُنَا العَربيَّة والإسلَاميَّة، تكُون ظَاهرَةُ الفَقر، والبِطَالَة أحدَها، فَفِي الأصل أنَّ هناكَ ثلَاثة قطَاعَاتٍ: قطَاعٌ عامٌّ، وقطاعٌ خاصٌّ، وقطَاعُ الأوقَاف[70]، وهذا الأخيرُ كَفيلٌ بإخرَاج دُوَلٍ ومُجتمعَاتٍ من عَراقِيل اقتصَاديَّةٍ واجتمَاعيَّةٍ قد تحُلُّ بهم.

وكلُّ أولئكَ لمحاتٌ وشذَراتٌ عن نظَرةٍ تَوجيهيَّةٍ للأوقَاف والأحبَاس في الولايَة؛ خدمَةً للمُجتَمعِ وتَلبيَةً لاحتيَاجَاته وترقيَةً للنُّهوضِ به.

خاتمة البحث.

بعد هذا التَّطواف حولَ الوقفِ في ولايَة برج بوعريريج خصُوصًا؛ يُلَاحَظُ أنَّ للوَقف اعتبَارًا وأهميَّة خاصَّةً في أفراد المجتمَع المدَني بالولايَة، وبالأخصِّ الوقف الخَيري الَّذي جعلَها تتَبوَّأ المراتِب الأُولى وطنيًّا، وهذا يَعكِسُ صُورة التَّكَامُل والتَّكَافُل والتَّضَامُن الاجتمَاعِي، والَّذي يُعزِّزُ مكَانة الوقف في وطَننا الجزائر. نعم، هنَالِك عَراقيل ومُشكلَاتٌ في مجالِ الأوقَاف والحبُوس في الولايَة، وقد أَعطَت ورقَةُ البحث

89/130

هذه بعضًا من التَّوجيهَات والتَّصويبَات والإرشَادَات الخاصَّة بها، وبالجزائر كَوطَنٍ عمُومًا.

من توصيَّاتِ البحث وآفَاقه:

**تجسيدُ الوقف المؤقَّت من النَّاحيَّة القَانونيَّة، والحثِّ عليه، ونشرِ أحكَامه وفقهِه، فهو مشروعٌ عند فقهاء المالكيَّة، وفيه نوعٌ من التَّيسير والتَّسهيل، وله دورٌ فعَّالٌ في التَّنميَة وتَسبيل الثَّمرة.

**تنظيمُ القَوانين الخاصَّة بالوقف، من مثلِ إدرَاجِ أنوَاعِ الوقف الأخرى ضِمن قَانون الأوقَاف، وسَنِّ قوانينَ تخدمُ حمايَة الأحبَاس، وتُنظِّمُ كيفيَة الاستثمَار بمختَلف أنواعِه.

**استثمَارُ أموَال الصُّندوق المركزِي للأملَاك الوقفيَّة، عن طريق إنشَاء شركَاتٍ استثمَاريَّةٍ، بصيغَة المضَاربة على سبيل المثال، أو شرَاء أسهُم شركَات ذات ربْحٍ مُعتَبر، أو بأوجُهٍ استثمَاريَّةٍ حديثَةٍ، شَريطَة تجَانُسِهَا ومَقصَد الوَاقفين.

** تنظيمُ لقَاءَاتٍ ودوَرات وقفيَّة تَعليميَّةٍ على المنَابر العلميَّة والتَّعليميَّة، لنَشرِ الوَعي والثَّقافَة الوقفيَّة، وتعليمِ أحكَامه الفقهيَّة والمقاصديَّة، وتجسيدهَا على أرض الميدَان.

**تكوينُ لجانِ أوقَاف محليَّة تعمَل على التَّنسيق بين مصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف بالولايَة والوَاقفين، ومسَاعدَة وكيل الأوقاف في تَجاوُز عَراقيل ومُشكلَات الأوقَاف والأحبَاس في الولايَة.

** مُحصَّل الأوقَاف بالولايَة يسمَحُ من خلال سنواتٍ قَليلةٍ بإنشَاء مُركَّبات وقفيَّة، كالمركَّب الوقفِي بحيّ الكِرام *دَائرة بئر خادم* بالجزائر العاصمة، والَّذي يُعتَبرُ رَيْعُه الرَّيْعَ الثَّاني بعد رَيْعِ ولايَة قَسنطينة على المستَوى الوطَني، والمركَّب الوقفِي مسجدُ الجزائر الأعظَم ببلديَّة المحمديَّة الَّذي هو في

90/130

طَور الإنجَاز؛ وهذا قَصد استثمَار رَيْعِ الأوقَاف ومُساهمتهَا في التَّنميَة الاقتصَاديَّة والاجتمَاعيَّة والتَّعليميَّة بالولايَة، مع مراعَاة هذا الانتفَاع الَّذي لا يكُون إلَّا من جنس ما وُقفَ لهُ.

الهوامش:

1 مقاييس اللُّغة، ابن فارس، 6 / 135.

2 لسان العرب، ابن منظور، 6 / 44، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، 2 / 205.

3 التَّلقين في الفقة المالكي، عبد الوهاب البغدادي، 2 /216 ، والقوانين الفقهيَّة، ابن جزيء، 3 / 242.

4 شرح حدُود ابن عرفة، الرَّصَّاع، 2 / 323، ومن مثله أفاد النَّوويُّ في كتَابه: تهذيبُ الأسماء واللُّغات، 4 / 194.

5 الكَافي في فقه أهل المَدينة المَالكي، ابن عبد البّر، 2 / 1012.

6 أقربُ المَسالك لمذهَب الإمام مالك، الدَّردير، 4 / 165.

7 شرح حدُود ابن عرفة، الرَّصاع، 2 / 539.

91/130

8 ابن بيَّه، أثرُ المَصلَحة في الوقف، مجلَّة البحوث الفقهيَّة المعاصرة، سنة 2000م، عدد 47 / 13.

9 يُنظر: حاشية الخرشي على مُختصر خليل، الخرشي، 7 / 78، وحاشية العدَوي على الخرشي، العدوي، 7 / 78، وشرح حدُود ابن عرفة، الرَّصَّاع، 2 / 539 وما بعدها.

10 حاشية الصَّاوي على الشَّرح الصَّغير، الصَّاوي، 9 / 131.

11 حاشية الخرشي على مُختَصر خليل، الخرشي، 8 / 144.

12 حاشية الخرشي على مختصر خليل، الخرشي، 7 / 88 وما بعدها، ومنح الجليل شرح على مختصر خليل، عليش، 3 / 34، التَّاج والإكليل لمختصر خليل، المواَّق، 6 / 32، جامع الأمهات، ابن الحاجب، 1 / 449، وحاشية الدّسوقي على الشَّرح الكبير، الدّسوقي، 4 / 87، والذَّخيرة، القرافي، 6 / 326، وعِقدُ الجواهر الثَّمينة في مذهب عالم المدينة، ابن شاس، 3 / 40.

13 أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الوقف، باب ما يلحَق الإنسان من الثَّواب بعد وفاته، 3 / 1233، رقم: 1631.

14 المنهَاج في شرح صحيح مُسلم، النَّووي، 11 / 85.

15 أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزُّهد والرَّقائق، باب فضل بناء المسَاجد، 4 / 2287، رقم: 533.

16 أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب من احتَبس فرسًا، 3 / 1048، رقم: 2698.

17 أخرجه البيهقي، السُّنن الكبرى، كتاب الوقف، باب الصَّدقات المحرَّمات، 6 / 160، رقم: 2739.

18 أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوصَايا، باب الوصَايا، 2 / 186، رقم: 983.

92/130

19 أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، 2 / 676، رقم: 983.

20 أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الوقف، باب ما يلحَق الإنسَان من الثَّواب بعد وفاته، 3 / 1255، رقم: 1632.

21 أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوقف، باب أرضي أو بستاني صدَقة عن أمِّي فهو جائزٌ وإن لم يُبيِّن لمن ذلك، 3 / 1013، رقم: 2605.

22 المغني، ابن قدامة، 6 / 206.

23 الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، 6 / 339.

24 يُنظر: قوانين الأحكام الشَّرعيَّة، ابن جزيء، ص 388، والجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي، 6 / 339.

25 سُبل السَّلام، الصَّنعاني، 3 / 88.

26 نقَلَهُ عنه محمَّد عَليش في كتابه: مِنَحُ الجليل شرح على مُختَصر خليل، 8 / 109.

27 سُنن التِّرمذي، التِّرمذي، 3 / 660.

28 المدوَّنة، سُحنون، 4 / 241، وحاشية الخرشي على مختصر خليل، الخرشي، 7 / 78، ومنح الجليل شرح على مختصر خليل، عليش، 3 / 34، وحاشية الصَّاوي على الشَّرح الصَّغير، الصَّاوي، 9 / 131.

29 الوقف الإسلامي -مجالاته وأبعاده-، الرَّيسُوني، ص 20.

30 الذَّخيرة، القرافي، 6 / 322.

31 الوقف الإسلامي -مجالاته وأبعاده-، الرَّيسُوني، ص 21، وابن بيَّه، أثرُ المصلَحة في الوقف، مجلَّة البحوث الفقهيَّة المعاصرة، سنة 2000م، عدد 47 / 15 وما بعدها، عبد القادر بن عزوز، المقاصد الشَّرعيَّة للوقف الإسلَامي، مجلَّة المعيار، كليَّة أصول الدِّين والشَّريعة والحضارة الإسلاميَّة، جامعة

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة، قسنطينة، الجزائر، سنة 1431هـ، عدد 23 / 270 وما بعدها، وفتيحة بوشعالة، دور الوقف في التَّنميَة والسَّبيل إلى تفعيله، مجلَّة المعيار، كليَّة أصول الدِّين والشَّريعة والحضارة الإسلاميَّة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة، قسنطينة، الجزائر، سنة 1431هـ، عدد 23 / 288 وما بعدها.

32 جامعُ مسَائل الأحكَام لمَا نزَل من القضَايا بالمُفتين والحُكَّام، البُرزلي، 5 / 356.

33 المعيَارُ الجديد الجامع المُعرب عن فتاوى المُتأخرِّين من عُلماء المغرب، الوزَّاني، 8 / 526.

34 الوقف الإسلامي بين النَّظريَّة والتَّطبيق، عِكرمة صبري، ص 94 وما بعدها، والوقف فقه أنواعه، علي المحمدي، بحث مُقدَّم لمؤتمر الأوقاف، ص 155، الوقف في الشَّريعة الإسلاميَّة، سليمان أبا الخيل، ص 51.

35 بُلغَة السَّالك لأقرب المسَالك، الصَّاوي، 4 / 9 .بتَصرُّف.

36 الذَّخيرة، القرافي، 6 / 337.

37 حاشية الرَّهُوني على شرح الزَّرقَاني، الرَّهُوني، 7 / 131.

38 الشَّرح الصَّغير على أقرب المسَالك إلى مذهب الإمام مالك، الدَّردير، 4 / 6-5.

39 فمَزبُورَاتُهم مشحُونَةٌ بأحكَام كِراء الحبُوس، ففِي غَالِب الأحَايين يبدَؤُون بأحكَام كِراء العَين الموقُوفَة دون التَّعرُّض لدَلائل صحَّة هذا العَقد، وإن كان المدرَكُ الرَّئيسُ في هذه المسألَة: المصلَحة، والَّتي توسَّعَ فيها فقهَاء المالكيَّة أكثَر من غيرهم.

40 منحُ الجليل شَرح على مُختصَر خليل، عليش، 8 / 168، حاشية الخرشي على مُختصَر خليل، الخرشي، 7 / 89 وما بعدها، وحاشية الدّسوقي على الشَّرح الكَبير، الدّسوقي، 4 / 86 وما بعدها،

94/130

وحاشية العدوي على الخرشي، العدوي، 7 / 99 وما بعدها، والذَّخيرة، القرافي، 6 / 332، والشَّرح الصَّغير على أقرب المسَالك إلى مذهب الإمام مالك، الدَّردير، 4 / 133 وما بعدها.

41 إعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 50.

42 البيانُ والتَّحصيل والشَّرح والتَّوجيه والتَّعليل في مسَائل المستخرجَة، ابن رشد، 12 / 247.

43 يُنظر: حاشية الخُرشي على مختصر خليل، الخرشي، 7 / 89 وما بعدها، وحاشية الدّسوقي على الشَّرح الكبير، الدّسوقي، 4 / 86 وما بعدها، وحاشية العدوي على الخرشي، العدوي، 7 / 99 وما بعدها، والذَّخيرة، القرافي، 6 / 329، والشَّرح الكبير، الدَّردير، 4 / 89 وما بعدها، ومَواهب الجليل لشرحِ مُختَصر خليل، الحطَّاب، 6 / 38 وما بعدها، التَّاج والإكليل لمُختصر خليل، المؤَّاق، 6 / 33، والقوانين الفقهيَّة، ابن جزيء، ص 372، وأقرب المسَالك إلى مذهب الإمام مالك، الدَّردير، 4 / 259 وما بعدها.

44 الاستثمَار في الوقف، عبد الحليم عمر، ص 23.

45 المعيَار المُعرب، الوَنشَريسي، 7 / 187. بتَصرُّف.

46 حاشية الرَّهُوني على شرح الزَّرقَاني، الرَّهُوني، 7 / 150.

47 الإتقَان والإحكَام شرحِ تُحفَة الحكَّام، أبو عبد الله الفَاسي، 2 / 271، 273، وشرح الزَّرقَاني على مُختصَر خليل، الزَّرقَاني، 2 / 167.

48 إعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 38.

49 المعيَار المُعرب، الوَنشَريسي، 7 / 340، ومَواهب الجليل لشرحِ مُختَصر خليل، الحطَّاب، 7 / 652، 653.

50 إعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 41.

51 نقلًا عن: إعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 42.

52 إعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 41.

53 الوقف في الجزائر أثناء العهد العُثماني من القرن 17 إلى القرن 19، ناصر الدِّين سعيدوني، 61، 80، وتاريخُ الجزائر العامّ، عبد الرَّحمن الجيلالي، 3 / 52، والوقف في الجزائر، عبد الكريم قندوز، ص 2 وما بعدها، والأوقافُ الجزائريَّة بين الاندثَار والاستثمَار، فارس مسدور، ص3 وما بعدها.

54 يُنظَر: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، 5 / 142، 158، فقد بيَّن رحمَهُ الله وكَشَف ما فَعلَهُ الاستدمَار الفرنسِي بالأوقَاف والأحبَاس في الجزائر.

55 وكذلكَ في زكَاة الفطر؛ فقد احتَلَّت المرتَبة الخامسة سنة 2015م، والمرتبة الرَّابعة سنة 2014م، والمرتبة الثَّالثة في زكَاة الأموال سنة 2003م، والمرتبة السَّابعة سنة 2009م، والمرتبة الثَّامنة عشر سنة 2010م. المديريَّة الفرعيَّة للزكاة، مديريَّة الأوقاف والزكاة والحجّ والعُمرة، وزارة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف، الجزائر.

56 المديريَّة الفرعيَّة لحصر الأملَاك الوقفيَّة وتسجيلهَا، مديريَّة الأوقاف والزكاة والحجّ والعُمرة، وزارة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف، الجزائر، وآخرُ هذه الإحصَائيَّات كَان بتَاريخ: 31/ 12 / 2016م.

57 أُخِذَتْ مَعلُومَاتُ هذا النَّوعِ من: وَكيلُ الأوقَاف، مَصلحَة الإرشَاد الدِّيني والشَّعائر الدِّينيَّة والأوقَاف ، مُديريَّة الشُّؤون الدِّينيَّة والأوقَاف، ولايَة برج بوعريريج، الجزائر.

58 آخرُ هذه الإحصَائيَّات كَان بتَاريخ: 31/ 03 / 2017م.

59 تكَادُ تقتَصر على ترميمٍ لبَعض المرشَّات الوقفيَّة فحسبْ.

60 آخرُ هذه الإحصَائيَّات كَان بتَاريخ: 31/ 03 / 2017م.

61 الجريدَة الرَّسميَّة، عدد 21، سنة 1991م.

62 المصدَر نفسه.

63 المصدَر نفسه.

64 وهذا منذُ سَنة 2001م إلى سَنة 2017م.

65 مُديريَّة أملَاك الدَّولَة، ولايَة برج بوعريريج، الجزائر.

66 شدَّدَ المالكيَّة في حُرمَة بيعِ واستبدَال العقَار غير المنقُول بل نقَل ابن جُزيءٍ الإجمَاع على حُرمَة بيع حبُوس المسَاجد؛ إلَّا أنَّ المتأخرِّين منهُم أجَازُوا هذا في حدُودٍ ضيِّقَة وأعمَلُوا جَانب المصلَحة. يُنظر: القوانين الفقهيَّة، ابن جزيء، ص 356، والفواكه الدَّواني على رسالَة ابن أبي زيد القيرواني، النَّفراوي، 2 / 164، وإعمَال المَصلحَة في الوقف، ابن بيّة، ص 29 – 31 .

67 إدارة أموال الوقف وسُبل استثمَارها في الفقه الإسلامي القانون الجزائري، عبد الرَّزاق بوضياف، 135، 139، 147

68 الوقف العامّ في التَّشريع الجزائري، محمَّد كنازة، ص 184 وما بعدها، إدارة أموال الوقف وسُبل استثمَارها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، عبد الرَّزاق بوضياف، 205 وما بعدها.

69 الوقف الإسلامي -مجالاته وأبعاده-، الرَّيسُوني، ص 65.

70 الَّذي يَستلزِمُ وزارةً خاصَّةً به.

97/130